

## عزمي بشارة في ندوة تناولت عرب 1948: نواجه خطر أسرلة متسارعة

في 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، عقدت لجنة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بمشاركة الضيوف السادة: عزمي بشارة و خليل الشقاقي وجميل هلال، ندوة مغلقة في لندن لمناقشة أوضاع الشعب الفلسطيني ومصيره في ظل تطورات "العملية السلمية". وقد خصصت الجلسة الأولى، التي عقدت صباح اليوم الواقع فيه 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1999 لمناقشة حاضر الفلسطينيين العرب في إسرائيل ومستقبلهم، استهلها زعيم التجمع الوطني الديمقراطي، عضو الكنيست عزمي بشارة، بعرض صريح وتفصيلي لأحوالهم الاجتماعية والسياسية، ولمختلف الاجتهادات السائدة بينهم في شأن مسألة الهوية وكيفية التعامل مع الإشكال الكبير المتمثل في كونهم مواطنين في دولة إسرائيل، وفي كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الوقت نفسه.

وقد ركز بشارة في عرضه على أن الخطر الأكبر الذي يواجهه فلسطينيو 1948 هو خطر الأسرلة، وأشار إلى أن ضرب المشروع القومي العربي سنة 1967، وتقهقر الحركة الوطنية الفلسطينية في الثمانينات حتى انتهائها إلى القبول بأوسلو، إضافة إلى تطورات إسرائيلية داخلية في الوسطين العربي واليهودي، أدت إلى ضعف الشعور بالانتماء القومي والوطني، وإلى بروز الولاءات الطائفية والعشائرية والعائلية والمحلية،

غير القادرة على الصمود في وجه الأسرلة. وأوضح أن العرب في إسرائيل لن يحصلوا على المساواة في الحقوق من خلال السعي للاندماج في دولة إسرائيل، وإنما من خلال المحافظة على هويتهم القومية المنفصلة؛ فإسرائيل ستبقى دولة اليهود وهي ترفض، أصلاً، اندماج العرب. وانتقد بشارة موقف السلطة الفلسطينية تجاه العرب في إسرائيل، الذي يصب . بحسب اعتقاده . في اتجاه الأسرلة، وشدد على ضرورة النظر إليهم باعتبارهم جزءاً عضواً من الشعب الفلسطيني، وليس من خلال فائدتهم لـ "العملية السلمية"، وعلى أن يكون التواصل معهم قائماً على أساس برنامج نضالي مشترك. وفيما يلي خلاصة موجزة للعرض والنقاش الذي استثاره.

أدار الندوة الأستاذ وليد الخالدي، رئيس لجنة الأبحاث، وحررها وأعدّها للنشر

أحمد خليفة.

وليد الخالدي: نرحب بالأخ عزمي بشارة. وسنخصص جلسة الصباح، في هذا اليوم، للاستماع إليه في الموضوعات التي يرغب في طرحها. لكن نرجو، إن أمكن، أن يعالج موضوع العرب في إسرائيل من زاوية تجربته الغنية جداً، بالنسبة إلى الانتخابات ونتائجها، ومعنويات الجالية العربية، وقضية الناصرة وموقعها في معركة الهوية، والعلاقات بين مختلف الفئات، وما يبدو أنه توجه إسرائيلي جديد لفسح المجال نسبياً أمام أبناء الجالية العربية ليحملوا بعض المسؤوليات الرسمية ومغزى ذلك، وردات الفعل على إدارته المعركة الانتخابية، وبصورة خاصة طرح نفسه مرشحاً لرئاسة الحكومة، وأي شيء آخر يربح أن يتطرق إليه فيما يتعلق بأوضاع العرب في الداخل. عزمي بشارة: أود أن أستغل الفرصة الثمينة التي أتاحت لي هذا الصباح لمناقشة موضوع البنية السياسية والاجتماعية للأقلية العربية في إسرائيل، وخصوصاً أن

ملاحظ شخصية هذه الأقلية بدأت تنضج وتظهر، وأن تحليلها لم يعد مبكراً على الإطلاق. أما موضوع الناصرة في حد ذاته فإنه لا يشكل قضية كبيرة من حيث نتائجه، فليس هناك حرب أهلية، لكنه ينطوي على مؤشرات خطيرة من حيث دلالتها على وجهة الأقلية العربية، وتصرف الأحزاب السياسية في قضية كهذه، وعدم قدرة المجتمع الأهلي الفلسطيني في الداخل على فرض مرجعيات وطنية لحل مثل هذه النزاعات. ولذلك سأبدأ بموضوع الناصرة، لأنني أعتقد أنه مدخل لا بأس به للخوض في مختلف القضايا التي سأحاول الخوض فيها.

### نزاع الناصرة:

#### الخلفية والدلالات

نزاع الناصرة بدأ في آذار/مارس 1998 كنزاع محلي قام به بضعة أفراد، ثم بضع عشرات من الأفراد، بشأن قطعة أرض في مركز المدينة ادعوا أنها وقف تابع لمقام لا يعرف أحد على الإطلاق أصله، إذ لا يوجد سجل تاريخي يوضح من هو شهاب الدين هذا. وكان يمكن أن ينتهي النزاع بصلح عادي وإرضاء أحد الأطراف وإنهاء الموضوع، لكنه اتخذ فجأة، وبديناميكية سريعة، بعداً سياسياً كبيراً، لأن انتخابات بلدية الناصرة كانت ستجري بعد ثمانية أشهر من آذار/مارس، واكتشفت الحركة الإسلامية، الممثلة في المجلس البلدي الناصري، والتي لم تعارض مخططات تحويل الوقف إلى ساحة عامة، الطاقة الكامنة في مثل هذا الاستفزاز الذي حدث، فتحول الموضوع بسرعة من مشروع بضعة أفراد مهمشين من أحياء مهمشة من المدينة يشكون من جراء تهميشهم، ويشكون أن البلدية حكر على الشيعيين، وبشكل ما على فئة معظمها من المسيحيين، إلى صراع سياسي بالمعنى الضيق للكلمة، أي حزبي انتخابي. وبدأت الحركة الإسلامية

تعتصم مع المعتصمين، وتحول المطلب من المحافظة على الأرض إلى إقامة مسجد عليها.

الآن لدينا مَثَلٌ في هذه الحالة لسوء تصرف، لا من جانب الأصوليين فحسب، بل أيضاً من جانب العلمانيين الذين، في كل مرة يتكرر مثل هذا، لا يدركون كيفية التعامل مع ما أسميه لقاء الدين الشعبي مع الدين الأصولي. هناك خلط كامل بين الأمرين، بين الدين الشعبي للناس والمقامات والأوقاف وبحث الناس عن هوية ورموز في الصراع لولوج مركز المجتمع، وبين الاستغلال السياسي للأصولي لهذه العملية كراس مال رمزي سياسي، وعدم القدرة على الفصل بين الجماهير. التي نسميها بالعامية "المعترة". وبين القيادات الأصولية السياسية التي تحاول استخدامها. وهذا بالضبط ما وقع فيه الشيوعيون في بلدية الناصرة. إذ تعاملوا مع الموضوع على أنه لا يجوز الحوار معهم (الأصوليين) على الإطلاق، وأن مطلبهم غير قانوني، بالمعنى الشكلي للقانون الإسرائيلي؛ أي أن هذه أرض دولة، دولة إسرائيل، وهي أعطتنا إياها، وبالتالي ليس لهم حق فيها. وهذه كانت الحجة الصورية الوحيدة التي واجهوا بها مشكلة اجتماعية معقدة، ولم تنفع تحذيراتنا كلها. الحقيقة أنه يجب فتح حوار مع الناس البسطاء في شأن أوضاعهم وحقوقهم في البلد بصورة عامة، مع أخذ مشاعرهم الدينية بعين الاعتبار، وعدم تحويل شهاب الدين إلى علم ورمز لتشكّل هوية جماعية جديدة. هذا ما كنت أحذر منه قبلاً، ولم يفهموا اللغة التي أتكلم بها أصلاً، وبالتالي أصبح هناك وحدة أكثر فأكثر بين الجماهير المسحوقة والحركة الإسلامية السياسية، وهذا أكثر شيء أخشاه أصلاً عندنا وفي العالم العربي. أعتقد أن الحركة الإسلامية، كحركة، ليس لها أغلبية وهي تدرك أنها إذا لم تلتق مع الدين الشعبي لن تحقق شيئاً، ومهارتها هي في الالتقاء مع الدين الشعبي لتشكيل هوية جماعية إسلامية بدل الهوية العربية. وفي مجتمع مختلط

كالمجتمع الفلسطيني، فإن الطريق الوحيد للحركة الإسلامية كي تصبح حركة الأغلبية هو أن تتشكل الأغلبية على خطوط طائفية، لأن الطائفة الإسلامية هي الأكثر عدداً، ولدى الحركة الإسلامية مصلحة مباشرة في التشكل على أسس طائفية، وبالتالي ليس لديها مانع في أن يأتي اتحاد الكنائس فيما بعد، أو رؤساء الكنائس، ويتحدث باسم المسيحيين، بل يعلن إضراباً. بالعكس هذا ما يريدونه. لذلك نحن في حينه انتقدنا إضراب الكنائس، وأصلاً بيان الكنائس، لأن هذا بالضبط ما تريده الحركة الإسلامية؛ أي أن يتحدث رجال الدين المسيحيون باسم المسيحيين، وتحدث الحركة الإسلامية باسم المسلمين، ولا يعود هناك مجال لحركات وطنية أو قومية. وهذا بالضبط ما جرى. يُسأل دائماً في العالم العربي: هل ما حدث في الناصرة مؤامرة إسرائيلية؟ أنا لا أعتقد ذلك. أعتقد أن هناك مصلحة إسرائيلية فيما حدث، نعم، لكن هذا لا يعني أنه كان هناك مؤامرة. وليس سراً بالنسبة إليكم أن التعامل الرسمي الإسرائيلي والتوجه النظري، فيما يتعلق بموضوع الأقلية العربية في إسرائيل، هما أن أفضل طريقة لمعالجة هويتها هي عدم اعتبارها أقلية قومية عربية، وإنما أبناء أقليات، أي مسيحيين ومسلمين ودروز وغير ذلك. وما حدث في الناصرة أفضل ما يمكن أن يحدث من ناحية مصلحة إسرائيل. وحتى لو كانت مؤامرة فإنه يجب أن يكون هناك جهوزية اجتماعية لاستقبال هذه المؤامرة، وأن يكون لدينا استعداد لأن نكون طائفيين كي تنجح المؤامرة. وبالتالي، هناك ما هو أعمق من ذلك. وأنا أرى فيما حدث مؤشراً خطراً؛ الاصطفاف على حدود طائفية، ونشوء هويات جماعية جديدة. هذا مؤشر أول.

المؤشر الثاني يتعلق بالأحزاب السياسية في الداخل وتعاملها مع موضوع كهذا. وهنا أقول إن هذه الأحزاب تحولت، للأسف، إلى أدوات تحشيد أصوات ضمن اللعبة السياسية الإسرائيلية. وأدوات تحشيد الأصوات قد تستخدم عدة وسائل، من ضمنها

الانتماء الطائفي، والهوية الطائفية، والتحريض الطائفي، وخصوصاً في فترات الانتخابات الحادة، وهذا إحدى دلائل الأسرلة، إذ يصبح الهدف الأساسي تحشيد الأصوات للوصول إلى البرلمان، أو إلى البلدية، ضمن اللعبة الإسرائيلية الكبيرة.

مؤشر ثالث هو عدم قدرة المجتمع المحلي على حل هذا الإشكال بأدوات محلية عبر فرض مرجعيات داخلية، إذ إن المرجعية الوحيدة التي استطاعت أن تفرض إرادتها هي حكومة إسرائيل، وأضيف إليه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الإطلاق على معالجة الموضوع، حتى مع تدخل ياسر عرفات شخصياً في الأيام الأخيرة واستدعائه للأطراف. وما فرض على الأرض كان قرار الحكومة الإسرائيلية. واستقبل الطرفان [البلدية والحركة الإسلامية] هذا القرار بارتياح. وحتى الطرف الذي كان يعارض بناء المسجد [البلدية] وافق على قرار الحكومة، لأن موقف البلدية الرسمي كان أن هذه أرض دولة، فإذا أرادت الدولة أن تقيم مسجداً فلتقم مسجداً. لكن أن تقوم الحركة الإسلامية بتشييد مسجد فهذا مرفوض. هناك أسرلة في هذا الموقف. هذا الكلام مهم جداً من حيث ماهية المرجعية. عدم قدرة الهيئات العربية القطرية التي أقيمت، والتي نحاول أن نعززها منذ فترة طويلة. لجنة المتابعة العليا، واللجنة القطرية لرؤساء البلديات، ورؤساء المجالس المحلية العربية. كلها لم تستطع فرض إرادتها.

مؤشر رابع، لكن إيجابي هذه المرة، هو نشوء أو تحدي الحركة الإسلامية بمرجعيات إسلامية أخرى. هذا شيء مهم جداً، لكنه حدث في الأيام الأخيرة فقط. أنا أعلق أهمية كبيرة جداً على بيان الشيخ عكرمة صبري [مفتي القدس]، والهيئة الإسلامية العليا، ثم البيانات التي أتت من الدول العربية المجاورة. معنى ذلك أن الحركة الإسلامية ليست الناطق باسم الإسلام، وبالتالي هذا يكسر احتكار الحركة الإسلامية الحديث باسم الإسلام، ويجعل الاستناد إلى مرجعيات دينية غير الحركة الإسلامية فيما

يتعلق بأهمية الأوقاف وما هي الأوقاف ممكناً. هذا مؤثر مهم، وجدي وضروري، وهو ما كان ينقصنا في الحوار والنقاش.

س: ما كان موقف الهيئة الإسلامية العليا في القدس؟

عزمي بشارة: رفض تشييد مسجد بناء على قرار حكومة إسرائيل، ومطالبة الإخوة في الناصرة بتأجيل عملية وضع حجر الأساس إلى حين قيام حوار وطني بين أبناء الشعب الواحد.

وثمة مؤثر أخير. فعندما صدر بيان الهيئة الإسلامية العليا، وصدر بعض الاقتراحات، حتى من السعوديين، أدلى أحد النشطاء المركزيين في عملية بناء المسجد والاعتصام بتصريح أعتقد أنه يختصر كل الموضوع. فقد قال في تصريحه، الذي بثته تلفزة الجزيرة: نحن مسلمون مواطنون في دولة إسرائيل، ونعتبر بيان الهيئة الإسلامية العليا، مع كل الاحترام لها، وموقف ياسر عرفات، مع كل الاحترام له، وموقف السعودية، مع كل الاحترام لها، تدخلاً في شؤوننا الداخلية. أنا أعتقد أنه هنا "بق الحصوة"، لكن آخرين أيضاً يشعرون بذلك، ولا يقولونه: التدخل الإسرائيلي شأن داخلي، والتدخل العربي تدخل خارجي. إن الربط المباشر بين الانتماء الطائفي والمواطنة الإسرائيلية هو أخطر ما في الأمر: نحن مسلمون مواطنون في دولة إسرائيل؛ نحن مسيحيون مواطنون في دولة إسرائيل. هذا أخطر ما في الأمر لأن الصلة المباشرة بين الطائفية أو الانتماء الطائفي، وبين الانتماء الإسرائيلي أو الانتماء إلى المواطنة الإسرائيلية، أمر ممكن فقط إذا ما حدث تآكل في الهوية العربية، وتآكل في الهوية الفلسطينية. وأنا أرى أن الطائفية في المجتمع العربي في الداخل (المجتمع الذي لم يكن

طائفيًا . سياسياً . قط) والأسرلة وجهان للعملة نفسها، وجهان لعملة تآكل الهوية القومية. وقد كتبتُ ذلك قبل خمسة أعوام في مقال نُشر في "مجلة الدراسات الفلسطينية" عنوانه: "العربي الإسرائيلي: قراءة في الخطاب السياسي المبتور"<sup>1</sup>، ورأيت أن هناك عمليتين جاريتين عند العرب في إسرائيل: من ناحية، أسرلة تضرب الهوية القومية، ومن ناحية أخرى نشوء هويات ما قبل قومية ترتبط مباشرة بالهوية الإسرائيلية. وقلت إن المستقبل في هذا الخطاب السياسي المبتور هو هويات طائفية تتعايش جيداً مع الهوية الإسرائيلية. لقد قلت هذا قبل خمسة أعوام، وكأن قضية الناصرة آتية.

**أحمد خليفة:** الحركة الإسلامية الحزبية، المنشقة الآن إلى حركتين، هل كانت نشيطة في أحداث الناصرة أم لا؟ من الذي يقود المطالب الإسلامية، ومن يقود هذا الجمهور؟ عزمي بشارة: قلت في البداية إن الذين أثاروا المشكلة كانوا أفراداً من أحياء مهمشة في الناصرة، يبحثون عن مكانة اجتماعية في مقابل سيطرة فئة حزبية منغلقة على البلدية، وقد رأيت في ذلك قضية اجتماعية داخلية كان من الممكن التعامل معها محلياً. لكن انتخابات البلدية أدت إلى أن تسيطر القائمة الإسلامية في الناصرة على الأحداث وتصبح هي الموجة الأساسي لها. نتحدث عن القائمة الإسلامية المحلية في الناصرة المرتبطة بالقائمة القطرية في البرلمان. لكن حتى الحركة الإسلامية، بقيادة الشيخ رائد صلاح وكمال الخطيب، التي لا تخوض انتخابات البرلمان والمرتبطة ارتباطاً شبه مباشر بالإخوان المسلمين في العالم العربي وفي فلسطين، تضامنت هي الأخرى واعتصمت معهم، وأكملت المشوار معهم حتى عملية وضع حجر الأساس للمسجد، الأمر الذي يعني أن الحركتين الإسلاميتين كانتا موحدتين فيما يتعلق بموضوع الناصرة.

<sup>1</sup> العدد 24، خريف 1995، ص 26 - 54.



هما مختلفتان على صعيد خوض الانتخابات البرلمانية، وبالنسبة إلى الموقف من السلطة الفلسطينية، لكنهما متفقتان على الهوية الطائفية لأنهما من دون تأثير وتنظيم الناس على أساس الهوية الطائفية لا تشكلان حزباً أغلبية.

**أحمد خليفة:** الحركة الإسلامية عندكم، وخصوصاً حركة رائد صلاح، لا تعترف بإسرائيل، وتعتبر هويتها إسلامية، وتعتبر نفسها جزءاً من محيط إسلامي أوسع. الحقيقة أن ما يشكل عليّ فهمه هو: كيف يحدث الربط العضوي والوثيق عندك بين هذا التحرك الإسلامي والأسرلة؟ أفهم الطائفية، وأعرف أن الحركات الإسلامية، لا في إسرائيل فقط بل أيضاً خارجها، تسعى لمجتمع إسلامي، وهي ضد الفكرة القومية وضد الدولة التي ليست قائمة على أساس الشريعة الإسلامية. فكيف يكون ما تقوم به أسرلة؟

**عزمي بشارة:** الحركات الإسلامية في حد ذاتها، كقوة سياسية نخبوية، طبعاً لا تعبر عن عملية أسرلة، وإنما هي امتدادات متعددة للتيار الإسلامي في العالم العربي، وللنهوض في إيران، ولكليات الشريعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي في حالة من الاغتراب عن الكيان الإسرائيلي. هناك ألف سبب وسبب لنشوء حركات إسلامية نخبوية في القرى والمدن العربية في إسرائيل، وهذا ينطبق على ما يجري في الضفة والقطاع. لكن أنا لا أتحدث عن نشوء الحركات الإسلامية، ولا عن وجودها، وإنما أتحدث عن لقاءها مع الدين الشعبي، وعن لقاءها مع الهويات الجديدة المتشكلة، واستفادتها منها.

بدايةً، أريد أن أنبه، فيما يتعلق بهذا الموضوع، إلى تعجلك في أن الحركة الإسلامية عندنا لا تعترف بإسرائيل. صحيح أن أعضاءها لا يخوضون انتخابات البرلمان، لكنهم يخوضون انتخابات البلديات. وبالتالي رئيس البلدية الشيخ رائد صلاح هو في النهاية موظف في وزارة الداخلية، وراتبه يأتي من وزارة الداخلية

الإسرائيلية، وتعامله الكامل للحصول على حقوق لبلدية أم الفحم، من أصغر قضية إلى أكبر قضية، يتم مع وزير الداخلية الإسرائيلي أياً يكن، ويجب أن يطيع القانون الإسرائيلي بكل المعاني. أنا أتفق معك في أنهم، من ناحية الفكرة، يشددون على هوية إسلامية منفصلة كلياً عن عملية الأسرلة، بل بالعكس، هناك محاولة للتصدي لعملية الأسرلة. لكن الشيء الوحيد الذي يمكنهم من أن يلتقوا مع الجماهير الواسعة في الداخل هو عملية الأسرلة ذاتها، التي تؤدي إلى تحييد الانتماء القومي العربي والانتماء الوطني الفلسطيني، وإلى إمكان مخاطبتهم الهوية الإسلامية للجماهير بصورة مباشرة. والبعد الجماهيري الذي يأخذونه ناجم، في اعتقادي، عن عملية الأسرلة. وهناك تعديلات لذلك سأتي إلى ذكرها.

### عرب 1948:

#### التطورات الاجتماعية والسياسية

#### وخطر الأسرلة

يجب أن نرى التغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، ونحن جزء من هذه العملية. العرب في إسرائيل لم يعودوا 150 ألفاً من دون نخبة، ومن دون طبقة وسطى، كما كانوا في مرحلة سابقة. بنيتهم تغيرت، ونشأت عندهم طبقة وسطى وإنتليجنسيا، كما نشأت مصالح إسرائيلية تتجاوز موضوع البقاء، أو السقف، أو المأكل والمشرب، إلى مصالح في الدولة الإسرائيلية ذاتها. من هنا بدأت هويتهم الجديدة، إذ لم يعودوا مجرد امتداد وبقايا للشعب الفلسطيني موجودة في الداخل، إنما بدأ شيء يميزهم من بقية العرب. ما هو الشيء الذي يميزهم من بقية العرب، وحتى من بقية الفلسطينيين؟ المواطنة الإسرائيلية، وما ينجم عن المواطنة الإسرائيلية من أمور، وهذا ما أريد أن أتحدث عنه باختصار.

أبدأ بالسؤال: ما الذي جعل العرب يحافظون على هويتهم القومية كل هذه الفترة في ظل المواطنة الإسرائيلية؟ في اعتقادي، هناك عاملان أساسيان جعلتا الأقلية العربية في إسرائيل تحافظ على هويتها في الفترة الأولى: أولاً، إن إسرائيل لا تشكل، ولا تحاول أن تشكل، أمة من المواطنين، ولا توجد "بوتقة صهر" للمواطنين العرب واليهود. إسرائيل هي "بوتقة صهر" لليهود، وليس للعرب واليهود، خلافاً لما كان يعتقد بعض المنظرين العرب من أن هناك عملية عبرنة للعرب. ولا مرة كان هناك عملية عبرنة للعرب، ولا أعرف من أين تأتي الناس بهذا الكلام. إسرائيل من أول الدول التي اعترفت بحقوق الأقليات في أن تعلم بلغتها القومية، والمدارس العربية في إسرائيل من أول يوم تعطي الدروس باللغة العربية. هناك رفض للعرب، وعدم قبول بأن ينتموا إلى "الهوية الجماعية" (Collective). هناك عملية جارية لبناء أمة في إسرائيل، أدعي أنها نجحت، وآخرون يدعون أنها لم تنجح، والعرب جرى إقصاؤهم عن عملية بناء الأمة هذه مع كل ما يستتبع ذلك من أمور، خلافاً لدول ديمقراطية أخرى حيث المواطنون ضالعون في عملية بناء الأمة. في مقابل هذا الإقصاء كان هناك عملية جذب من قِبَل العالم العربي، متمثلة في مشروع قومي عربي جذاب، هذا المشروع ضرب في سنة 1967، وحالاً طرحت الحركة الوطنية الفلسطينية مشروعاً آخر بأدوات أخرى شكّل بدوره قطب جذب للعرب في الداخل. إذاً كان هناك قوة طرد، قوة إقصاء، وفي مقابلها قوة جذب. وهذا ما جعل الناس تحافظ على هويتها، لا بفعل ديناميكية داخلية وإنما بفعل عوامل خارجية بالكامل. هنا التعريف هو نفي، قوى خارجية تتفاعل وتشكل هوية، ولا توجد قوى ديناميكية داخلية كافية كي تستند إليها هذه الهوية. الهوية العربية في الداخل، في اعتقادي، كانت واقفة على قدمين خارجيتين: قوة الجذب العربية وقوة الإقصاء الإسرائيلية، وليس على قوة محلية. وهنا أدخلُ عاملاً أُشرت إليه في مقدمة كتابي

الأخير عن الخطاب السياسي المبتور لدى عرب إسرائيل، ولكن لم أطوره. هذا العامل هو غياب المدينة. نحن نتحدث عن أقلية قومية عربية فقدت المدينة الفلسطينية تماماً، أو محاولات التشكل المدني الفلسطيني. نتحدث عن هوامش ريف وريف، والحادثة الوحيدة التي يعرفها هذا الريف هي الحادثة الإسرائيلية والمدينة الإسرائيلية. الناس هنا لا يعرفون الحادثة العربية، لم يعيشوها، والمدينة تهدمت في سنة النكبة والطبقة الوسطى تشردت، ولا يوجد أي مشروع داخلي، أو ديناميكية داخلية تسند تشكّل هوية وطنية. لا يوجد جامعة وطنية أو مركز أبحاث، ولا مسرح، ولا صحيفة قومية شاملة أو دار نشر، ولا مقهى، ولا أي عنصر من عناصر التشكل المدني التي تسند تشكّل هوية قومية داخلياً. ماذا يحدث عندما يتفاعل هذان العاملان؟ مثلاً التيار القومي العربي يفقد جاذبيته ويضرب عسكرياً، والتيار الوطني الفلسطيني يفقد جاذبيته، وأوسلو تخرج وتقصي العرب في إسرائيل بصورة قاطعة وواضحة، بل بالعكس تدعوهم إلى دعم معسكر السلام في إسرائيل، وترى أن هذا هو دورهم السياسي. يعني، عملياً، أوسلو تدعوهم إلى الأسرلة بصورة رسمية. المطلوب منكم أن تدعموا حزب العمل، يعني ما "تكتروا غلبة"، ما "تكتروا تيارات وحكي"، إلخ. أفضل شيء أن تتوحدوا كلكم، وانتهى الموضوع. وبالنسبة إلى من يقول هذا الكلام، لا يوجد فارق بين صالح طريف ونواف مصالحة وعزمي بشارة. الصراع بين عرب القوى الوطنية وعرب حزب العمل ليس مهماً، والصراعات الجارية في الداخل بشأن تشكّل هوية غير مهمة بتاتاً، المهم في نهاية المطاف عملية السلام.

ماذا يحدث عندما يجري هذا، ويضاف إليه أن المواطنة الإسرائيلية التي كانت تقصي العربي بدأت تستوعبه جزئياً نتيجة عوامل وتطورات، منها استنتاجات من يوم الأرض سنة 1976 لدى الجهاز الأمني أنه كي لا تحدث مرة أخرى حالة تشبه العصيان

المدني، فإنه يجب إعطاء العرب أكثر واستيعابهم أكثر، ومنها أن المجتمع الإسرائيلي نفسه يتغير. فالحقوق الليبرالية تزداد، ودور محكمة العدل العليا يزداد، ومستوى المعيشة يرتفع، والطبقة الوسطى تتوسع. مجتمع يعتمد الفردية أكثر، وعملية الخصخصة تخرج قطاع الدولة من التعامل مع العرب، وبالتالي يصبح لون النقود، لا لون البشرة، هو الذي يحكم العلاقة بين فرد وفرد. عندما كانت أجهزة الدولة هي المنظم الأساسي للعلاقة بالاقتصاد، كان الاقتصاد، بمبناه العنصري، يخرج العرب، لكن في عملية الخصخصة يصبح هناك إمكان لاستيعاب العرب أكثر، لأن عملية الخصخصة لا تفهم سوى لغة السوق، أي الدولار. ماذا يحدث في مثل هذه الحالة؟ في اعتقادي، أنه إذا لم يكن هنالك مقومات محلية للهوية القومية العربية لا تعتمد على العنصرين الخارجيين. الإقصاء والجدب. وإذا لم يكن هنالك مؤسسات بنيوية، وإذا لم يكن هنالك مدينة، وإذا لم يكن هنالك مؤسسات داخلية تحمي وتبني وتعيد إنتاج وتغني وتثري الهوية العربية في أوضاع المواطنة الإسرائيلية، فسيحدث تآكل في الهوية القومية، وسينشأ ما سمّيته "العربي الإسرائيلي"، الذي يحاول أن يقلد مشية الحجل فينسى مشيته. وهم الأسرلة ليس بديهياً، وليس حقيقة لأنه لا يوجد نية، ولا توجه، ولا عملية تاريخية في اتجاه أن تصبح إسرائيل دولة كل المواطنين. إسرائيل تصبح كل يوم دولة يهودية أكثر من اليوم الذي سبقه، وعملية الاندماج في الأمة الإسرائيلية غير قائمة لأنه ليس هناك أمة إسرائيلية تتكون من مجموع المواطنين، وبالتالي عملية الأسرلة عملية وهمية تؤدي إلى تآكل الهوية الذاتية من دون نشوء هوية بديلة منها. وأنا أدعي، خلافاً للإخوة الذين اكتشفوا أن القومية العربية شيء تافه، أن هويتنا القومية العربية هي هويتنا الحديثة، وإذا لم نعد عرباً لن نصبح سويديين ولا سويسريين، وطبعاً لن نصبح يهوداً. وإذا لم نعد عرباً نصبح مسلمين ومسيحيين. وبالتالي، فإن تفكك هذه

الهوية الجماعية يؤدي إلى نشوء هويات محلية ما قبل قومية، فتنشأ الهويات الطائفية والهويات العائلية، وهنا نأتي إلى الناصرة، أو سهولة مخاطبتها أو دغدغتها عند الحركة الإسلامية.

هذه العملية لا علاقة لها بالتيار الإسلامي الجارف ضد إسرائيل، إنها عملية أخرى تماماً. أنت جزء من مجتمع استهلاكي، مطالبك أصبحت مطالب إسرائيلية، والمشروع القومي العربي غير جذاب. لقد نشأ لدى الأقلية العربية في إسرائيل حالة مشوهة بالكامل تحتاج إلى دراسة معمقة؛ نشأت طبقة وسطى من دون مدينة، وهي حالة غريبة جداً في العالم. لديك مجتمع لا هجرة فيه إلى المدينة على الإطلاق، لأن المدينة الوحيدة هي المدينة اليهودية؛ وهذه مقفلة أمام العرب. لذا، تنشأ قرى كبيرة منتفخة، تكبر وتصبح من الناحية البلدية مدناً، لكنها ليست مدناً وإنما قرى. أنا أعتقد أن ما يحدث هو حالة خاصة جداً بالريف الفلسطيني في الداخل، ومفتاح لفهم الأمور ولفهم العقلية: قرى تحرم أرضها الزراعية وفي الوقت نفسه لا يهاجر أبناؤها إلى المدينة، فتنحول إلى مكان للمبيت. أنت تعمل في المدينة وتعود إلى القرية. المدينة غير مفتوحة أمامك لتهاجر إليها، فتنشأ مفهوم غريب جداً هو "البلدة" (township) التي هي لا قرية ولا مدينة، وإنما هي مدينة بالمفاهيم الرسمية، لكن بنيوياً واجتماعياً واقتصادياً ليس فيها شيء من ملامح المدينة. العائلة حافظت على بنيتها، والطائفة حافظت على بنيتها، إلخ. أم الفحم، مثلاً، أصبحت اليوم بلدة فيها 35 ألف نسمة، لكنها بقيت قرية في مبناها الاجتماعي، وما زالت بنيتها الاجتماعية أحياء. عائلات. الناس تعلموا في الجامعة، وأصبحوا أطباء ومحامين، لكنهم عادوا إلى حضان العشيبة، ولم يذهبوا إلى المدينة ليشكلوا مع غيرهم من العائلات طبقة وسطى مدنية. ثمة شباب شاركوا معنا في الحركة الطلابية وفي بنائها في الجامعات الإسرائيلية عندما كنا

نواجه الليكود في أعتى وأحلك الأوضاع في السبعينات، وتبنوا معنا مواقف يسارية وقومية، وعندما رجعوا إلى بلدهم، وإلى عائلاتهم، خاضوا انتخابات المجالس المحلية بقوائم عائلية. يعني "راكب" شيء جديد مدني، شهادة جامعية إسرائيلية، وممارسة ديمقراطية إسرائيلية، على مبنى اجتماعي متخلف لم يتغير حتى قدر ما تغير في المخيمات في لبنان. وما زال على الأرض كما هو، عائلي وعشائري، إلخ.

هذه البنى كانت الهوية القومية هي الحامية منها، وهي التي تعطي الهوية الجماعية القطرية في الجليل والمثلث والنقب مقوماتها. وعندما تزعزعت الهوية القومية، وجدت عملية الأسرلة بنى كثيرة جداً تحل محلها. الإنسان لا يعيش في فراغ من الهوية. هناك "نحن" دائماً. ففي كل شيء هناك "نحن"؛ لا يوجد "أنا" واحدة و"نحن" واحدة فقط، بل هناك ألف "نحن"، والأسرلة موجودة وحاضرة وتحل محل الهوية العربية الجامعة. هناك "نحن عشائرية"، و"نحن طائفية"، وحتى "نحن جغرافية"، أهل المثلث وأهل الجليل وأهل النقب، إلخ. وهي تنعكس في صراعات حتى داخل الأحزاب. لقد ارتفع مستوى التعليم عند العرب في الداخل، وارتفع المستوى مهنيًا، لكن بأنماط تصرف أقلية، تبحث عن مهن حرة، مثل المحاماة والطب والهندسة ومراقبة الحسابات، وغيرها من المهن الحرة التي تبعدك عن الدولة. وعندما صار هناك طموح عند العرب إلى أن يندمجوا في الدولة، أصبح هناك طموح إلى مهن أخرى قد تتحول إلى وظيفة داخل الدولة. وهذه المهن أنشأت حالة من الضغط على الدولة للتشغيل، لتوظيف العرب. لكن لا يوجد لديك أقلية قومية تفكر في مستقبلها بصورة جماعية، وتريد دوراً في العملية السياسية في المنطقة. فالهامش مريح لها. وبالتالي لم ينشأ مفكرون في مجالات الفلسفة والأدب المقارن والثقافة بصورة عامة والدراسات الإقليمية، وحتى لم ينشأ مثقفون مختصون بالدراسات الإسرائيلية. هناك مليون عربي، منهم مئات درسوا الاقتصاد، ولا واحد منهم

مختص بالاقتصاد الإسرائيلي في أي جانب منه، أو بالدراسات المصرية أو الفلسطينية أو غيرها. إذًا، إن ارتفاع مستوى التعليم ونشوء طبقة وسطى لا يعنيان على الإطلاق نشوء طبقة وسطى لمدينة، كما أن ارتفاع مستوى التعليم لا يعني على الإطلاق نشوء طبقة إنتليجنسيا بالمعنى الحديث للكلمة، أي طبقة تملك آفاقاً واسعة أو تفكر في مصير الأقلية العربية، وفي موقعها داخل إسرائيل، وفي علاقتها ببقية الشعوب العربية.

نتيجة عملية السلام، نشأ وضع خف فيه التوتر بين الانتماء العربي والانتماء الإسرائيلي، وأصبح مريحاً أكثر، وأصبح في إمكان العربي في إسرائيل أن يعيش ويعمل في تقاطع هامشين: هامش المجتمع الإسرائيلي وهامش المجتمع العربي. فالعرب في إسرائيل لا يؤدون دوراً ما في المشروع الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي العربي، كما لا يؤدون دوراً ما في المشروع الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي الإسرائيلي المحض. وأخطر ما في الموضوع أن هناك استرخاء على الهامشين. وبالتالي عندما نأتي ونقول: نريد دولة لجميع مواطنيها، نقابل في البداية بردة فعل متخوفة تعتبر هذا الكلام استفزازاً قد يغضب إسرائيل؛ نريد أن نكون قوميين عرب، كلا، هذا كثير. إنهم يريدون أن يكونوا نصف عرب، ونصف إسرائيليين، وهذا يرضيهم. لا إسرائيلي كامل، ولا عربي كامل. نصف إسرائيل جيد، ونصف عربي جيد. هذا يمكننا من أن نتابع الحياة بأمان في الداخل، وهذا ينشئ شخصية مشوهة جداً. وهذا هو، بالتالي، ما يستفزنا للعمل السياسي، لأننا أمام واقع خطر.

وهنا آتي إلى النقطة الأخيرة التي طرحها الأستاذ وليد الخالدي بشأن ما يظهر كأن هناك محاولة إسرائيلية لإعطاء العرب فرص أكثر. لقد عقدنا، مؤخراً، المؤتمر الثالث للتجمع تحت شعار "نعم للمساواة، لا للاندماج"، وحاولنا فيه أن نظهر أن المساواة في حالة العرب في إسرائيل ممكنة فقط من دون اندماج، أي بالحفاظ على



الهوية القومية المنفصلة. لكن هذه المساواة غير ممكنة طبعاً في دولة اليهود، التي لا تقبل بأن تكون دولة لجميع المواطنين. كما أن الاندماج، في حالة إسرائيل، ليس بالضرورة مساواة لأنه يتطلب منك التخلي عن هويتك القومية العربية، وبالتالي تحطّم العمود الفقري لشخصيتك الثقافية والحضارية والخلقية. وهذا ما دفعني إلى القول في المؤتمر: "ماذا تعني المساواة لي إذا فقدت الأنا، إذا فقدت من أنا؟" ماذا يبقى؟ مساواة وتهميش في الوقت نفسه. الاندماج عملية خطت لها إسرائيل مؤخراً، وأعتقد أننا سنرى من مظاهرها الكثير فيما بعد. وقد رأينا، في فترة بيرس رابين، تشغيل 80 موظفاً عربياً في وظائف وسطية غير عليا في الوزارات، بصورة مخطط لها ومدروسة كقرار. والآن نرى، خلال فترة براك، إعطاء وظائف تمثيلية بصورة خاصة للعرب. وكان هناك مؤثران خطران للغاية، وسأحدث فيما بعد عن الفارق بينهما وبين توجيهنا نحن، أي التوجه القومي، فيما يتعلق بموضوع المساواة. وأعني بهذين المؤثرين تعيين نواف مصالحة نائباً لوزير الخارجية في إسرائيل، وعدم معارضة الاستخبارات الإسرائيلية بصورة علنية، ببيان من جانب رئيس الشاباك الإسرائيلي، لوجود عربي في لجنة الخارجية والأمن.

**أولاً:** بالنسبة إلى نائب وزير خارجية عربي، القضية واضحة. إن نائب وزير خارجية عربياً لا يحدد السياسة الخارجية الإسرائيلية؛ فدافيد ليفي لا يكاد يكون له دور، ونواف مصالحه لم يُعيّن ليؤدي دوراً في تصميم السياسة الخارجية الإسرائيلية واتخاذ القرار فيها. إنه ابن حزب العمل، وهو وجه عربي للسياسة الخارجية الإسرائيلية، لا أكثر ولا أقل. يمكن الاستفادة منه في قضايا التطبيع مع بعض دول الخليج الصغيرة، ويمكن الاستفادة منه أمام قوى السلام واليسار في أوروبا، أي أن ترسل عربياً بالذات إلى أوروبا ليشرح السياسة الخارجية الإسرائيلية. طبعاً، الأساس هو مخاطبة العرب في

إسرائيل، لكن في أي موضوع؟ في دمجهم في السياسة الخارجية الإسرائيلية؟! نحن، في التيار القومي، كنا دائماً، وما زلنا حتى الآن، نطالب بتمثيل العرب في لجان التخطيط والبناء. هذه اللجان التي تصدر الأرض وتقرر مسطحات القرى العربية. وبتمثيل العرب في إدارة الشركات الحكومية، وبتمثيل العرب في شركة الكهرباء؛ أي في القضايا التي نتعامل معها يومياً. لكننا كنا دائماً نرفض ونبتعد عن تمثيل العرب في السفارات الإسرائيلية. ويأتي نواف مصالحة، هو وغيره، فيقول: كلا، أريد أن أمثل إسرائيل تجاه الخارج. هناك حلول وسط أنا مضطر إلى القيام بها تجاه نفسي في قضية المساواة، لكن ما هي البوصلة؟ الفطرة السليمة هي البوصلة. هناك حدود، ونحن لا نرغب في أن نمثل سياسة إسرائيل في الخارج، ولا في السفارات. هنا يوجد كسر لهذا الخطاب والتفاف علينا، وأن تعالوا مثلوا سياسة إسرائيل في الخارج.

ثانياً: لجنة الخارجية والأمن. أنا لم أفهم تصريح رئيس الشاباك في لجنة الخارجية والأمن سوى كبدائية وكتمهيد لاستيعاب عرب إسرائيل في الجيش. إن دمج القيادات العربية في عملية صنع السياسة الأمنية في إسرائيل (وبالمناسبة، الأسرار العسكرية لا تكون في لجنة الخارجية والأمن)، ومناقشة الشؤون العسكرية أمام عربي. هذه كلها تجعل هذا العربي يجلس مدهولاً، ليخرج بعد ذلك غير قادر على تمالك نفسه من الفرح ويقول أمام عدسات التلفزة: عرفت اليوم أسماء جديدة للكاتيوشا لم أكن أعرفها، هناك أسماء أخرى للكاتيوشا، ثلاثة أسماء، ربما، في اللغة العسكرية الإسرائيلية. هذا الإعجاب على مستوى القيادة يبدو وكأن ما يناقش هناك هو سياسة، لكنه على مستوى القواعد والشباب العرب كسر للحواجز النفسية أمام العلاقة بالأمن الإسرائيلي، وأنه إذا كانت القيادات تناقش موضوع الأمن، فمن الممكن أن نتجند نحن في الجيش، هذا هو الجو النفسي الذي تولده المشاركة في لجنة الخارجية والأمن، ولذلك

أيضاً صادفت عملية إدخال عربي في اللجنة بداية نشاط مكثف لوحدة القوى العاملة في الجيش (التي تسمى "آكا") لتجنيد عرب. هناك أيضاً، مؤخراً، تصريح لرئيس هذه الوحدة فحواه أن العرب، عندما يتجنّدون، ليس من الضروري أن يتجنّدوا في وحدات عربية خاصة إذا كان يزعجهم أن يقوموا بتقشير البطاطا والبصل، إلخ. إنما بالعكس يمكن أن يتجنّدوا في كل الوحدات القتالية في الجيش، بما في ذلك لواء غولاني. هذه العملية، في اعتقادي، عملية مدروسة ومخطط لها، هدفها استيعاب العرب بألف طريقة وطريقة. ومن ضمن هذه الطرق، ومن أفضل الوسائل للرقابة على ولاء الأقلية العربية في إسرائيل للدولة، وللتحكم في تصرفها السياسي، أن يكون أكبر عدد من أفرادها في قوى الأمن، وفي مصلحة السجون، وفي الجيش، وفي حرس الحدود، وفي الشرطة. وهذا ما تخطط إسرائيل للقيام به.

نعود إلى قضية الناصرة. فكردة فعل على عتو الحركة الإسلامية في الناصرة وإصرارها وتحديها لكل أعراف الوحدة الوطنية، قد يقوم البعض بإغراء الشباب المسيحيين للتجنّد في الجيش. هناك نزعة من هذا القبيل فحواها أنه والله لا أحد يحمينا منهم، فلنذهب إلى الجيش. نحن حذرون من أن تتخذ جدلية الأمور هذا المنحى الخطر. هذه العمليات مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وهي تشكل، في اعتقادي، جزءاً من الحالة المشوهة نفسها بالنسبة إلى عرب إسرائيل.

الآن سأطرح تصوري المتواضع جداً لكيفية التعامل مع هذا الوضع، على الأقل نحن، كقوة سياسية، أو أنا كمتقف، من دون أن أدخل في دور القوى في الخارج، أو في دور السلطة الفلسطينية. السلطة، انبرى لساننا ونحن نتحدث عن هذه التحديات، وكل ما نسمعه منها: الوقوف إلى جانب عملية السلام أو صدقوا براك. سأتكلم فقط عن الداخل. أنا أعتقد أن الطريق الأساسي هو طرح مشروع لا يترك موضوع المساواة

بالنسبة إلى العرب في إسرائيل للقوى الانتهازية والمتصهينة والاندماجية، لأنه إذا أنت، كقوة وطنية قومية، تخلت عن المساواة فإن الجماهير في الداخل لن تتخلى عن هذا المطلب. فالمساواة جزء من واقعها السياسي والاقتصادي، والمواطنة الإسرائيلية هي إطار عملها وسياق وجودها، وهي ما يميزها، وهي ما ترتاح إليه، وهي ما تريده. لا يجوز للتيار القومي الوطني أن يتخلى عن مطلب المساواة، لأنه إذا تخلى عنه تتبناه القوى الانتهازية، بل يجب أن يعمقه ويوجهه الوجهة الصحيحة. وبالتالي يجب أن يميز بين المساواة والاندماج، وهذا ما نقوم به نحن عبر شعار دولة لجميع مواطنيها. كذلك لا يجوز الاعتماد على جاذبية المشروع الناصري أو المشروع الفلسطيني أو غيرهما من الخارج للحفاظ على هويتنا القومية العربية؛ ذلك بأن الحفاظ على هذه الهوية غير ممكن من دون وجود مؤسسات وطنية محلية نستعوض بها عن دور المدينة، يعني مدينة افتراضية (virtual city) تكون مقوماتها مؤسساتنا القومية، ومسرحنا، وجامعة عربية.

**أحمد خليفة:** لماذا مدينة افتراضية؟ لماذا لا تكون المدينة هي الناصرة؟

**عزمي بشار:** لأنها ليست مدينة، فتشكّلها ليس تشكّل مدينة. إن شاء الله تصير. حتى أنها الآن رجعت عشرة أعوام إلى الوراء نتيجة الضربة الأخيرة. بالمناسبة، البديل الجدي من الناصرة الذي ينشأ هو عرب حيفا. ففي هذه المدينة نحو 35 ألف عربي يشكلون شيئاً مهماً. وفي الإمكان أن نبدأ نشتغل هناك "زي البشر"، وخصوصاً أن هناك مدينة يهودية، وأن هناك مواجهة دائمة مع الصهيونية تجعل الناس يحافظون على هويتهم العربية. ومؤخراً، حصلت على إذن من وزارة المعارف، لأول مرة، في إقامة جامعة عربية؛ وهذا كان إنجازاً كبيراً.

## ملاحظات وأسئلة

سليم تماري: في البداية أحب أن أشكر الزميل عزمي بشارة على مساهمة غنية جداً ربطت بين أبعاد كثيرة متنوعة، وخصوصاً البعد التاريخي المتحول لوضع العرب في إسرائيل، والذي يفكر الناس فيه غالباً ضمن الأطر والكليشيهات القديمة فيما يتعلق بالصمود والبقاء والنضال والحفاظ على الهوية التي هي متغيرة. هناك نقطتان أحب أن أطرحهما لغرض الجدل، وقد أضعهما بطريقة معارضة قليلاً، مع أن ما سأطرحه يمكن ألا يتعارض مع طرح عزمي.

**النقطة الأولى:** إن مفهوم الأسرلة، في رأيي، معقد أكثر قليلاً مما طرحه عزمي، لأنه يشمل، لا إعادة صوغ الهوية العربية في إسرائيل فحسب، بل أيضاً إعادة صوغ الهوية اليهودية. فالهوية اليهودية في إسرائيل تتحول بسرعة فائقة في اتجاهين مهمين: نتيجة العولمة تحدث "أمركة" زائدة لأنماط الثقافة والاستهلاك بين يهود إسرائيل، كما يحدث ردف للطابع الإثني التاريخي الذي هو شرق أوروبي، بثقافة أميركية من ناحية، وبعنصر روسي مهم جداً، وجزء كبير منه ليس يهودياً، من ناحية أخرى. وهذا يساهم في إعادة صوغ الهوية الإسرائيلية بشكل يبعدها عن اليهودية، وعن الصهيونية التقليدية، وطبعاً جزء منها هو التيارات التي تسمى نفسها "ما بعد الصهيونية". وهذه التيارات، بغض النظر عما هي، تؤدي دوراً مهماً في تسليط الأضواء على تبلور نوع جديد من الهوية، يبدو أنه يتجه، في المحصلة، نحو فصل يهود العالم عن الإسرائيليين؛ وهذا له مترتبات مهمة بالنسبة إلى علاقتنا، نحن العرب والفلسطينيين، باليهود الإسرائيليين كشعب. الآن، ضمن هذا الإطار، قد يكون من الصعب الفصل بين المطالبة بالمساواة والسياسة التي سماها الأخ عزمي معارضة الاندماج. من الناحية الفكرية، ولأغراض الطرح، من الممكن وضع هذا الخط الفاصل. لكن، في

الواقع، لن يكون الخط الفاصل بين المساواة والاندماج واضحاً، وخصوصاً في ضوء أن هناك عرباً كثيرين يدخلون في المؤسسات الاقتصادية والمهنية في إسرائيل. نقطتي هنا هي: لندرس هذه الظاهرة بأبعادها اليهودية والعربية، وفي الوقت نفسه ماذا تعني بالنسبة إلى العرب.

**النقطة الثانية:** تتعلق بالمدينة كبوتقة لإنتاج خميرة فكرية تساعد في نشوء شرائح مثقفة منخرطة في السياسة، ودورها في صنع القرار. أنا وأفاق كلياً على ما قاله عزمي عن تغييب المدينة، وطبعاً التغييب هنا كان قسرياً، لأن الحرب دمرت بنية المدينة العربية، وخصوصاً المدن الساحلية الكبرى مثل حيفا ويافا، واختفت المدن المتوسطة مثل الرملة واللد وبيسان وصفد وعسقلان والمجدل وطبرية. وما بقي عندنا هو الناصرة، التي كانت بلدة وصارت قرية كبيرة. ما أطلبه هو أن نسلط الأضواء على قضيتين: الأولى ما سميته أنت المدن المختلطة، وخصوصاً يافا وحيفا وعكا، التي لها مزايا خاصة كبوتقة لإنتاج هذا الوعي المدني. أنا أعرف حيفا جيداً لأنني كنت دائماً أزورها للقاء بولس فرح وإميل حبيبي وصليبا خميس. وأشعر بأن فيها طبقة عربية مثقفة كنا نتعلم منها، وكنا نشعر لا بالحادثة الإسرائيلية فقط، بل أيضاً بالحادثة العامة المنبثقة من عصرنا ما قبل سنة 1948، وكنا نرى شخصيات ونماذج غير موجودة عندنا في رام الله. القضية الثانية هي القدس، التي غابت عن حديثك. وأعتقد أن من الضروري أن ترى كيف أن مدينة القدس يمكن أن تكون نقطة التقاء بين شرائح المثقفين والمهنيين والمبدعين من عرب الداخل وبين عرب فلسطين في الضفة الغربية. مسرح الحكواتي، والمسرح الفلسطيني، والصحافة المحلية، والمهرجانات الفلسطينية الصيفية، كانت كلها في الأعوام الأخيرة مؤسسات مهمة جداً لعمل مشترك خلاق ومبدع بين العرب في إسرائيل وبين فنانيين ومثقفين وكتاب ومسرحيين من الضفة الغربية، ومن

القدس تحديداً. فهل في الإمكان استعمال هذا الحيز لإيجاد عمل مشترك وطني مبدع  
 حادثي من نوع جديد، أم أنه محكوم بالخطاب نفسه للمدينة الصغيرة التي تحدثت عنها؟  
 أحمد الخالدي: يبدو لي أن هناك عاملاً لم يتطرق إليه عزمي، وهو أثر قيام الكيان، أو  
 الدولة الفلسطينية، وأنماط التفاعل والتكامل، وربما التوتر، ما بين عرب إسرائيل  
 والدولة القادمة. وفي السياق نفسه لما قاله سليم، وبافتراض حد أدنى من إمكانات  
 التفاعل المفتوح، وحدود غير حديدية بين إسرائيل وفلسطين القادمة، يبدو لي من  
 المنطقي أن نفترض أنه سيكون هناك اختلاط أو تفاعل اقتصادي، واختلاط عائلي،  
 وتفاعل ثقافي حضري، لا في القدس فحسب، بل أيضاً في أماكن خارجها، مثل رام الله؛  
 وهذا يعني أن ما سميتَه "المدينة" قد يوجد، إلى حد ما، في الضفة، وقد تشكل هذه نقطة  
 جذب خارج الثنائيات التي حددتها أنت. هناك إمكان قيام الدولة الفلسطينية بدور  
 جذب، لا بسبب كونها كياناً مثالياً، وإنما بسبب واقعها وتفاعلها وقربها وأهميتها  
 كمركز فلسطيني، كمركز ثقل فلسطيني يجذب الفلسطينيين في كل مكان.

جميل هلال: في رأيي، هناك توتر بين ما يسمى سياسة المصالح (politics of interests) وبين سياسة الهوية (politics of identity). ومن الواضح أن لدى العرب  
 في إسرائيل نوعاً من المصالح والامتيازات، ورؤية لتطوير هذه المصالح، وإشكالات  
 تتعلق بالهوية، وإذا لم يتم التوصل إلى سياسة متوازنة تحل التناقض بين السياستين،  
 فإن الغلبة ستكون في النهاية لسياسة المصالح. وهذا يستوجب سياسة ذكية جداً،  
 وأحزاباً حديثة متطورة وشديدة الديناميكية، لإيجاد التوازن. وفي رأيي أن أزمة الهوية  
 الفلسطينية عامة، وبرزت تحديداً بعد أوسلو، أو بعد تراجع منظمة التحرير وعودة  
 التجمعات الفلسطينية إلى حالة من العزلة بعضها عن بعض. أعتقد أن إنجاز المنظمة  
 الأكبر كان إيجاد صيغة جمعت بين هذه التجمعات، ولغة مشتركة وصلات واتصالات،

سواء عبر علاقات تنظيمية، أو عبر مؤسسات وطنية ولغة سياسية وبرنامج مشترك؛ وهذا كله غاب بعد أوسلو. فمنظمة التحرير لم تعد موجودة عملياً، والسلطة الوطنية لا تتعدى حدودها الضفة والقطاع. كذلك فقد ذكر عزمي أن أحد أسباب الأسرلة هو أن المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو لم يعد يشمل، بل إنه يستثني فلسطيني 1948، وأنا أتفق معه في ذلك. كما أتفق معه في أن الوضع الحضري، أو وجود مدن بالمعنى العصري للمدينة، شيء مهم على صعيد تشكّل هويات وحدانية بالمعنى الدارج. لكن ربما ما ينقصنا، وما غاب في سنة 1948، هو مدن فيها شيء من الكوزموبوليتانية، وفيها تعددية وتعايش بين ثقافات متنوعة؛ وهذا ما كان موجوداً، مثلاً، في يافا والمدن الساحلية، وكان غائباً عن المدن الداخلية التي بقيت محافظة على العشيرة والحمولة، وعلى الثقافة التجارية. الجامعة قد تكون فكرة جيدة، لكن ما يجري عندنا في الضفة شيء غريب. فالجامعات تتحول إلى مؤسسات محلية، أي بير زيت تصبح للوسط، والنجاح لمنطقة نابلس والشمال، وبيت لحم لمنطقة بيت لحم، وغزة لغزة، وهذا لا يشكل هوية وطنية أو دمج تجارب، بل بالعكس يشجع الهويات المحلية ويعيد إنتاجها.

[.....]

**الياس صنبر:** كلام عزمي كان عن فئة محددة، عرب 1948. وإذا قلنا إن الشعب الفلسطيني ثلاث فئات: 1948، و1967، واللجوء، ومع الأخذ بعين الاعتبار التفصيلات الخاصة بكل فئة، فإن ما سماه عزمي أسرلة هو عملية تسري الآن على الفئات الثلاث، لأن انطباعي عن الأسرلة وعن نتائجها هو أنها تحقيق بعض المصالح، وتحسين شؤون يومية، إلخ. لكن ما يجري في الجوهر هو عملية شردمة، أي أن هذه المنطقة، كمبدأ، ليس فيها شعوب ولا أمم، وإنما فيها طوائف، فيها ألوان متعددة، فسيفساء [....] من هنا المداخلة مهمة على صعيد معرفة وضع الفلسطينيين في إسرائيل، لكنها معبرة أيضاً



بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني بأكمله، انطباعي هو أننا، في مجالتنا الثلاثة، داخلون في عملية فقدان متدرج لشيء احتجنا في الحركة الوطنية بعد سنة 1948 إلى أربعين عاماً كي نبنيه، وهو وحدانية الشعب الفلسطيني، لأن هذا شعب واحد؛ ليس شعباً موحداً، بل شعب واحد. الوحدانية تضرب، والحديث عن اللاجئين بات يُستخدم فقط وسيلة للضغط على المفاوض الإسرائيلي من أجل الحصول على مكاسب لا علاقة لها باللاجئين أنفسهم، وإنما لها علاقة بمكاسب للسلطة التي أصبحت محلية جداً ومحددة بين الضفة والقطاع. هناك عملية خطيرة جداً أوسع مما جرى سنة 1948. المنهج هو نفسه.

**حسين آغا:** شعرتُ، ونحن نستمع إلى عزمي بأن هناك تقليلاً، أو تخفيفاً، من القوة الذاتية للهوية، التي ليس من المحتم أن تتأثر بالأسرلة. هل من المحتم أن يكون تأثير الأسرلة في الهوية سلبياً؟ إذا نظرنا إلى تجربة الأرمن في لبنان، مثلاً، نرى أنهم دخلوا في النظام اللبناني، لكن هويتهم الأرمنية بقيت، وكذلك الهيسبانيك في أميركا، أو الباكستانيين في إنكلترا، أو المغاربة في فرنسا. ما أقصده هو أنك تستطيع أن تدخل في نظام سياسي، أو في تركيبة سياسية، لتحفظ مصالحك وتزيد في نفوذك من دون أن تتخلى عن هويتك. فالقوى الذاتية التي تتحكم في الهوية أعمق من أن تتأثر بذلك.

**خليل الشقاقي:** قبل أسبوعين وقعت حادثة في بلدة مجد الكروم؛ فقد طرد الأهالي العمال القادمين من الضفة وغزة. كان العمال يسكنون ويعملون في هذه البلدة وغيرها، وأساء أفراد منهم التصرف، لكن الرد كان طرد الجميع، كمجموعة سكانية، مجموعة من الضفة وغزة. هل قصة طرد الفلسطينيين تبعث برسالة معينة؟ هل الرسالة تقول: إن الفصل لم يعد مطلباً يهودياً فقط، بل أصبح مطلباً عربياً أيضاً؟ ما هي حقيقة الأمر فيما حدث في مجد الكروم؟ لا نعلم ما إذا كانت المفاوضات ستنجح أو ستفشل، وإذا فشلت من الممكن

أن يستخلص بعض الناس، سواء كانوا فلسطينيين أو غير فلسطينيين، أن الحل، أو أن الأمور في حد ذاتها ستسير في اتجاه أن يصبح هناك دولة ثنائية القومية كنتيجة لا كخطة. ما رأيك في هذا التوقع؟

محمود سويد: ثمة شكل آخر للطرح المستقبلي. إذا افترضنا أنه لا يوجد إمكان حل عن طريق قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة، ولم تجد المشكلات الأساسية حلاً، واستمر الصراع أعواماً طويلة، ربما عشرة أعوام أو أكثر، وإذا اكتسبت فكرة أو مشروع الأقلية القومية العربية في إسرائيل عناصر قوة، ألا يمكن تصور حل بشكل تبادل سكاني؛ كأن يطرح الإسرائيليون: لدينا 600.000 . 700.000 مستوطن في الضفة وغزة في مقابل أكثر من مليون فلسطيني في إسرائيل. فليكن هناك تبادل سكاني، لا دولة ثنائية القومية، مثلاً. الاحتمالات، إذاً، متعددة: دولة ثنائية القومية، وربما تبادل، وربما طرد، وليس بالضرورة أسرلة فقط.

وليد الخالدي: في الحقيقة، كلام الأخ عزمي كلام غني جداً ومثير ومحرك للذهن وإبداعي، فنشكره عليه. عندي ثلاث ملاحظات متعلقة بما قيل.

**الملاحظة الأولى** هي أن أي بحث في هوية العرب في إسرائيل، أو في هوية الفلسطينيين في إسرائيل بالذات، يبدو لي أنه في المدى البعيد جداً لا بد من أن يتناول الهوية اليهودية، وهل هذه الهوية قابلة فعلاً للتطور في اتجاه ثنائية القومية. إن ثنائية القومية تبدأ في إسرائيل قبل أن تبدأ بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، إذا قامت دولة فلسطينية. وثنائية القومية تبدأ داخل إسرائيل بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، قبل أن تكون مشروعاً قابلاً للتحقق والتنفيذ تجاه الفلسطينيين خارج دولة إسرائيل. فموضوع مستقبل الجالية العربية في إسرائيل، وموضوع مستقبل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في إثر تسوية، أو في إثر فشل التسوية، مرتبط بفهمنا لكونه اليهودية. وما

أستنبطه شخصياً من دراسة امتدت أعواماً، في الواقع ربما عشرة أعوام أو أكثر، لنصوص مختلف المؤتمرات الصهيونية هو أن اليهودية، بالمفهوم الصهيوني، غير قابلة للتعايش مع أي عنصر آخر في حال كونها هي الأغلبية، وبالتالي قد يكون هذا الشيء "إيجابياً"، بالنسبة إلى الخطر على الهوية العربية داخل إسرائيل، كذلك فإن إمكان الدولة ثنائية القومية محدود في أي مشروع تسوية مستقبلاً.

**الملاحظة الثانية** هي أنه نظراً إلى خطورة موضوع الناصرة، فربما من المفيد أن نتوقف عند الخطوات التي يمكن أن نتبناها وندعو إليها كخطوات عملية لمعالجة الموقف، لأن هذا الأمر خطر جداً فعلاً؛ إنه نوع من "لبنة" المجتمع الفلسطيني. وهذا من أخطر ما يمكن أن يحدث لنا، ونحن في غنى عنه.

**الملاحظة الثالثة** هي تساؤل أيضاً لوضع إطار عام على أساس أن التسوية، مهما تكن، وفي أحسن حالاتها، لن تنهي الصراع، وأن الصراع سيستمر عقوداً، وربما سيكون أحفاد أحفادنا مجتمعين حول هذه الطاولة للبحث في هذا الأمر. الفكرة هي: لدينا في التنظيم الصهيوني نموذج لما يمكن أن يصل إليه التنظيم فيما يتعلق بحشد وتعبئة جوال متناثرة خاضعة لسيادات مستقلة، ومقيمة بمناطق تفصل بينها مسافات جغرافية شاسعة، وعرضة لضغوط وضوابط محلية متعددة ونوازع متنوعة، جذور تراثية متعددة ومحلية. لكن الإرادة، ووضوح الرؤية، والقيادة، والتنظيم، والمثابرة، والتفكير المبرمج والمتصل والمتراكم، كل هذا جعل من الصهيونية حقيقة، وقوة من أقوى القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، وإطارها هو المؤتمر الصهيوني. وداخل المؤتمر الصهيوني هناك التنظيم الصهيوني القائم على التفرغ والتخصص والموارد المالية والمؤسسات المركزية. إذنا، ماذا يمنعنا من أن نبدأ التفكير في وضع إطار من هذا النوع يشمل الإخوة العرب في إسرائيل، ويشمل جماعاتنا خارج إسرائيل، ومجموعاتنا في الشتات في مختلف القارات

والخاضعة لدول ولأنظمة متعددة؟ ماذا يمنعنا من أن نبدأ التفكير في وضع بذور فكرة مؤتمر، ليس منظمة التحرير، وإنما مؤتمر فلسطيني قومي يجمع مختلف الأطراف، ونستفيد من الخبرة الصهيونية، ومن دراسة معمقة ودقيقة للتجربة الصهيونية.

### أسرلة اليهود

### وأسرلة العرب

### والفارق بينهما

عزمي بشارة: شكراً على هذه الملاحظات، التي ساهمت في توضيح قسم من الأمور التي أردت توضيحها، وقسم آخر أنا مضطر، لضيق الوقت، إلى أن أحيلكم على مقالات كتبتها، وضمنها مقال كتبته قبل عام ونصف عام لمؤتمر عن العولمة عقد في بيروت، ونشر في "المستقبل العربي" بعنوان "بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيلياً".\* وتطرقت فيه إلى النقاط الأولى التي تحدث عنها الأخ سليم والمتعلقة بعملية العولمة وتعامل المجتمع الإسرائيلي معها تعاملاً متوازناً، خلافاً للتيارات الوطنية والإسلامية والقومية العربية، واستفادته منها للحفاظ على الهوية اليهودية، وفي الوقت نفسه دخول وولوج السوق العالمية بصورة جدية أثرت الثقافة اليهودية بدلاً من أن تقضي عليها.

\* العدد 231، أيار/مايو 1998، ص 49 - 58.

ما أريد التطرق إليه الآن هو مفهوم الأسرلة، وأشكركم على محاولتكم إدخال إشكال بالنسبة إلى مفهوم الأسرلة. يا إخوان، أنا ليس عندي مفهوم مبسط للأسرلة، لكن هناك على الأقل نوعان يجب التمييز بينهما بوضوح وبدقة. أنا أتحدث عن أسرلة الوعي لا عن أسرلة الواقع. الواقع متأسرل بالكامل؛ وهذا ما تحدث عنه الأخ جميل. فالواقع الاقتصادي، بعد خمسين عاماً من العيش كمواطنين داخل إسرائيل بين الجليل والمثلث والنقب، لم ينجب اقتصاداً عربياً منفصلاً عن الاقتصاد الإسرائيلي، أو شبه منفصل، أو يكاد يشكل قاعدة اجتماعية واقتصادية لحالة انفصال عن الدولة. وفي الواقع السياسي، فإن الأحزاب العربية هي إسرائيلية، والتجمع الوطني الديمقراطي . الذي هو حزب قومي عربي . مُسجل إسرائيليًا ويشارك في انتخابات الكنيست. أنا لا أتحدث عن بعد الواقع وإنما عن بعد الوعي. الواقع هو واقع إسرائيلي، والمطالب هي مطالب إسرائيلية. حتى مطلب حرية التعبير، ومطلب توسيع الحقوق، ومطلب زيادة الميزانية، هل هي مطالب فلسطينية؟ إنها مطالب إسرائيلية. بأي معنى يكون مطلب زيادة الميزانيات للسلطات المحلية العربية مطلباً فلسطينياً؟ المطالبة بهذا الحق أو ذاك، والمطالبة بالتمثيل، والمطالبة باحترام الهوية، كلها مطالب ضمن سياق القناة الإسرائيلية. أنا تحدثت عن أسرلة الوعي، وحتى في أسرلة الوعي يجب أن نميز بين أمرين: هنالك جانب ناجم عن نشوء وعي للمواطنة لم يكن قائماً، لأننا لسنا مجتمع مواطنين، ولم نكن كذلك في يوم من الأيام، لا في زمن الانتداب ولا قبل الانتداب. وهذا الوعي للمواطنة ازداد بعد أن حل مكان الخوف الذي كان هو العامل الأساسي في العلاقة بالدولة. أطلب إليكم أن تتصوروا وضع القرى والبلدات التي أتحدث عنها في الخمسينات والستينات، حين كان موظف شاباك واحد مسؤولاً عن البلدة كلها، والناس جميعاً يعرفون اسمه، أبو كذا. لقد نشأ تراث وفلكلور كامل في التعامل مع هذا الرجل . رجل

الشاباك. البلدات كلها لا تزال تذكر حاكماً عسكرياً أو رجل شاباك . هو يتحكم في التعيينات، وهو يعين المعلمين، ويدعونه إلى حفلات الأعراس، ويجلس في الصف الأول اتقاء لشره. ولما كان أحدهم يسمي ابنه جمال، تيمناً بجمال عبد الناصر، كان يُستدعى للتحقيق عند هذا الشخص. هذا المجتمع عندما اجتاز حاجز الخوف، نتيجة نشوء طبقات وسطى درست في الجامعات الإسرائيلية، ونتيجة ازدياد الوعي للمواطنة واكتشاف الطاقة الكامنة فيها، صار أكثر إصراراً على الحقوق الكاملة، إلخ.

هذه العملية التي تكتشف الطاقة الكامنة في المواطنة لتحقيق مصالح أكثر فأكثر داخل إسرائيل تتجاوز مسألة البقاء والسمود، وتتحول إلى مصالح فعلية ضمن الكيان الإسرائيلي، ألا تتحول إلى عملية صهيينة أو أسرلة للوعي السياسي والوعي القومي؟ إذ إنها في نهاية المطاف تحطم الرابطة الجماعية التي تربط العرب كعرب، وتقضي على العمود الفقري الثقافي الذي يجمعهم، فتنشأ أنماط سياسية مشوهة. هذا ما نتحدث عنه. ومقاومة الأسرلة لا تتم بمقاطعة الانتخابات، كأن المرء إذا لم يصوت في انتخابات الكنيست فإنه بذلك يقاوم عملية الأسرلة، لأنه في صباح اليوم التالي سيكون منغمساً كلياً في الكيان السياسي الإسرائيلي، وفي الكيان الحقوقي الإسرائيلي، بدءاً بالهوية التي يحملها إلى رب العمل، وعلاقات العمل، وتأمينات التأمين الوطني ومخصصاته، والأجور والتقاعد، والحقوق السياسية، وحقه في أن ينتقد إسرائيل. مقاومة الأسرلة لا تتم هكذا. فهذا انفصال عن الواقع تماماً. إننا لا نستطيع مقاومة الأسرلة إلا عبر عملية متوازنة توفق بين مطلب الجماهير بالمساواة والعدالة الاجتماعية وتوسيع الطاقة الكامنة في المواطنة واستغلالها، وبين الحفاظ على الهوية القومية للناس وعلى هويتهم الوطنية.

فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلي، أنا مع سليم، ومع الجميع طبعاً الذين تحدثوا عن الموضوع، والذين أثاروا أن الأسرلة الجارية هي أسرلة أوسع، وأنها ليست أسرلة المجتمع العربي فقط، بل أسرلة إسرائيل أيضاً، لأن إسرائيل لم تكن . بمعنى ما . كياناً إسرائيلياً وإنما كانت كياناً يهودياً. وبالتالي فإن الأسرلة، في جانب منها، هي عملية مدننة (civilizing)؛ أي أن المواطنة تحتل موقعاً أكثر فأكثر أهمية في حياة المجتمع والدولة، وتأخذ طابعاً محلياً، أكثر مما تتميز بالطابع اليهودي العالمي؛ وهذا جوهر ما أثاره سليم. لكن يجب عدم الاكتفاء بهذا التبسيط، لأن المركب الإسرائيلي في الهوية اليهودية يزداد، إلا إنه لا يحل محل الهوية اليهودية. صحيح أن العنصر الإسرائيلي في الهوية اليهودية تزداد أهميته، لكن الهوية رقم واحد ما زالت، في استطلاعات الرأي العام، هي اليهودية وتتبعها الإسرائيلية. الهوية رقم واحد، عندما يتعامل الإنسان مع نفسه. أنا لا أعرف كيف يصنف الإنسان هويته. لكن حتى الآن، من دون أي شك، الرابط الأساسي بين اليهود في إسرائيل هو كونهم يهوداً، لا كونهم إسرائيليين. إلا إن هناك، من ناحية أخرى، مركبات إسرائيلية عند الجيل الثاني والجيل الثالث، وأهم مكونين من مكوناتها على الإطلاق هما أمران متلازمان: اللغة العبرية، والخدمة في الجيش وكل الثقافة التي تدور حول الجيش.

لا أريد أن أدخل في الموضوع الإسرائيلي بصورة موسعة. لكن أريد أن أقول إن الأسرلة ليست هوية جماعية في الداخل فحسب، بل من ضمنها أيضاً عودة إلى يهودية أخرى غير يهودية المهجر؛ يهودية إسرائيلية من نوع جديد. إن كان ذلك لدى العلمانيين أو لدى حركة مثل حركة ساش. وهي ليست عزوفاً عن المسلمات الصهيونية بوحدة مصير اليهود في كل أنحاء العالم، وإنما إعطاء تفسير وبعد آخر لليهودية. فاليهودية الأورثوذكسية الكلاسيكية، مثلاً، تصبح بالتدريج صهيونية وإسرائيلية، أي تتأسرل.

ويهودية المهجر، عند أعودات إسرائيل، وعند حركة شاس، التي لم تكن صهيونية، أصبحت صهيونية اليوم، لأنها دخلت في المؤسسات الإسرائيلية وتصهنت. ومن ناحية أخرى، عندما تصهنت هي فإنها هودت الصهيونية أيضاً، وجعلت الخطاب الصهيوني ال بن . غوريوني يتدين أكثر. اليوم لا توجد علاقة بين الخطاب الصهيوني العلماني الذي نسمعه وبين خطاب بن . غوريون؛ فهو اليوم أكثر يهودية، وأكثر التقاء مع القوى الدينية نتيجة وجودها.

بن . غوريون كان أكثر علمانية، وتلخص موقفه في محاولة السيطرة على المؤسسة الدينية. أما بالنسبة إلى اليهود الحريديم، فقد دفع لإبقائهم عملياً داخل الغيتو، مع حقوق مدنية من دون محاولة دمجهم. اليوم أصبحوا جزءاً من المؤسسة الإسرائيلية. ويحاول براك أن يبدأ خطابه في الكنيسة . خطاباته المهمة . بآيات من التوراة، وأن ينهيه بآيات من التوراة ومن التلمود، لأن هؤلاء شركاؤه الآن في السلطة. إنه ليس مرغماً على القيام بذلك، لكنه يفعله.

العملية، طبعاً، معقدة أكثر. لكن الهوية الإسرائيلية هي هوية يهودية، تأسرت لكن بقيت يهودية. لقد أصبح الحريديم أكثر إسرائيلية، والمؤسسة والدولة التي استوعبتهم أصبحت أكثر يهودية؛ وضمنها فسح المجال لتعددية ثقافية، نحن لسنا جزءاً منها. وأنا، أصلاً، أرفض أن يشملني مفهوم التعددية الثقافية. فالتعددية الثقافية روسية، ومغربية، لكن أنا ابن البلد، ووجودي القومي سابق لوجود إسرائيل. وهذه النقطة مهمة جداً يا إخوان. الهوية اليهودية أصبحت تشمل، أو تتسامح، أو تقبل بأن تخفف "بوتقة الصهر" حدتها، وبأن يعطى يهود روسيا إمكان إدارة حياتهم الثقافية، وإصدار نحو ست جرائد، وتأسيس ثلاثة مسارح، والمحافضة على هويتهم الروسية التي كانت تحارب فيما مضى. كما أن الهوية اليهودية أصبحت تقبل بأن يعود يهود المغرب



ويكتشفوا علاقاتهم بالملك الحسن، ويزورون المغرب، ويعيدون بناء شيء من الحياة الثقافية السابقة، وهذا لا علاقة له بالتسييس، ويمكن أن يحدث في عهد الليكود أو في عهد حزب العمل. هذا شيء، والقول إن إسرائيل دولة تعدد هويات وثقافات: مغربية وروسية وأيضاً عربية شيء آخر؛ فتعدد الثقافات هذا يتم ضمن تسامح المشروع الصهيوني مع هوياته الداخلية بعد أن أنجزت بوتقة الصهر مهمتها. لكن تعدد الثقافات المذكور ضمن الهوية اليهودية الواحدة لا يشمل العرب، كما أن بوتقة الصهر لم تشملهم. "بوتقة الصهر" لم تشمل العرب في يوم من الأيام، ولا أريد أن يتسامح معي ويقال: في إمكانك المحافظة على هويتك، مثل الآخرين. فهويتنا قومية عربية، ويجب أن نصر على أننا لسنا مهاجرين جئنا إلى إسرائيل، مثل الأتراك إلى ألمانيا، أو السود إلى أميركا، وبالتالي طريقنا إلى المساواة يمر عبر الاندماج. انتبهوا جيداً، هذا الفارق مهم جداً. استراتيجيات النضال من أجل المساواة استراتيجيات متعددة. الأتراك أتوا إلى ألمانيا، إلى بلد قائم يريدون العيش فيه، ويجب أن يتكيفوا وفقه. تريدون أن تصبحوا متساوين، إنذاً يجب أن تصبحوا ألماناً، ويجب أن تدخلوا الجيش، ويجب ويجب، إلخ. لا تستطيعون إذن لا تحصلون على المساواة. ألمانيا لا تتيح المجال للجيل التركي الأول كي يتحول إلى ألماني، لكن الجيل الثاني والجيل الثالث سيبلوران استراتيجياً من هذا النوع. السود أتوا إلى أميركا، وجودهم في الجيش إنجاز، هم طالبوا بدخول الجيش، حتى أنه أصبح منهم رئيس أركان. وقد تطلب الأمر عقوداً طويلة من النضال ليصبحوا جزءاً من المؤسسة. وكانت هذه مقدمات اعتبرت ضرورية من أجل المساواة، ومن دونها ليس هناك مساواة. نحن المواطنون الأصليون، وإسرائيل هي الوافدة علينا. ولا يمكن أن نتبع مثل هذه الاستراتيجية في المطالب، فوجودنا القومي سابق لوجودها. الرابطة القومية لا تتطلب أن تعترف إسرائيل بنا، وإنما أن نعترف نحن بإسرائيل. أنا لا أريد اعترافاً من

إسرائيل بأنني عربي. يجب، أولاً وقبل كل شيء، أن أنظم ذاتي، وأن تكون لدي مؤسسات قومية، وهذه هي الاستراتيجية الأساسية، والصراع من أجل المساواة صراع بشأن تحصيل حق بعد حق بعد حق. ولا يغيب عن الذهن في أي وقت أن هذه الدولة لا يمكن أن تمنح العرب مساواة ما دامت صهيونية، وأن وجودنا القومي سابق لوجودها؛ هذا التمييز البسيط والصعب في آن واحد هو الذي يحافظ على العرب من الاندماج والتشوه. ففي ظل دولة يهودية، إذا بقيت يهودية، لا يستطيع الشعب العربي أن يخدم لا في سياستها الخارجية ولا في جيشها، من دون أن يمر بعملية تشويه ثقافي حضاري.

الآن أريد أن أميز بين أمرين، ومن ثم أعود إلى قضية القدس وغيرها من القضايا الأساسية التي أثارها سليم. فيما يتعلق بالهويات، أنا أرفض أن أضعها كلها في مستوى واحد. فالهوية العائلية والهوية الطائفية أمران مختلفان. الهوية العائلية هي بنية مجتمعنا، والهوية الوطنية. أو القومية. استطاعت دائماً أن تتعايش معها، ولم يحدث قط أن كان هناك تناقض جوهري بين الانتماء العائلي المحلي الضيق وبين الانتماء إلى الأمة العربية. قد يكون هذا عائناً أمام إقامة مؤسسات حديثة على صعيد البلد، إلا إنه لم يكن مرة الإطار التكافلي، والتعاضدي، والأسري الواسع، وحتى العائلة الممتدة، عائناً أمام انتماء المرء إلى أمة عربية، أو إلى شعب، أو إلى هوية جماعية شاملة. لكن الطائفة، نعم. الطائفة في عدا تناحري كامل مع الهوية القومية.

حسين آغا: غير صحيح. في لبنان، مثلاً، هناك تناحر عائلي شبيه بالتناحر الطائفي، والمواقف السياسية تبني في كثير من الأحيان على المواقف العائلية، أي إذا كان ثمة عائلة قومية سورية، فإن العائلة التي بجانبها تصبح قومية عربية.

عزمي بشارة: مرة أخرى، لم يفهم كلامي. إن دوافع الأفراد أنفسهم إلى أن يكونوا في هذا الحزب أو ذاك، قد تتحكم فيها العائلة، وقد تتحكم فيها المصلحة، وقد تتحكم فيها

الانتهازية، وقد يتحكم فيها الجو المحيط. أنا لا أتكلم على هذا، وإنما أتكلم على مستوى الخيارات المطروحة كاتتماءات: هل الانتماء العائلي يتنافس مع الانتماء القومي العربي؟ إنه لا يشكل منافسة على المستوى نفسه أصلاً. فالأخير انتماء واسع كثيراً، والأول محلي كثيراً وضيق، وإذا خرجت من القرية انتهى، ولا تستطيع أن ترتبط عبره بعائلات أخرى. أمّا الانتماء الطائفي، مسيحي أو مسلم أو درزي، فهو أوسع من ذلك كثيراً، ويشكل منافساً للانتماء الوطني والقومي. وأحد الأدلة على ذلك أن أولى الوسائل للتنافس من أجل استخدام الهوية الإسرائيلية وتجذيرها وتعميقها كانت فصل طائفة كاملة وتجنيدها في الجيش، وإيجاد انتماء إسرائيلي لديها بدلاً من العروبة، وإعطاء برامج تدريس في مدارسها مختلفة تماماً عن برامج التدريس في القرى العربية الأخرى كافة. وهذا لم يكن بناؤه على عائلة ممكناً. إنه يجب أن يبنى على هوية جماعية أوسع من عائلة. لذلك لا أضع الأمور في مستوى واحد بالنسبة إلى قضية الهويات، ولا أعتقد أن ما نقوم به في التجمع الوطني الديمقراطي هو *politics of identity*. وإذا أردنا مثلاً لممارسة الـ *politics of identity* في إسرائيل، نستطيع أن نأخذ حركة شاس، التي تستفيد بإتقان تام من الهوية الجماعية لتحويلها إلى رأس مال رمزي في يد نخبة سياسية كي تحتل مواقع أفضل ضمن النظام. الحركة الإسلامية في الكنيست تقلد الاستراتيجية نفسها من أجل تحصيل مواقع ضمن المؤسسة الإسرائيلية القائمة، تمكنها من العمل بسهولة أكثر على أسلمة المجتمع العربي ضمن خطابها. هنا لديك أكثر الأشكال تطوراً من الـ *politics of identity*: لديك حزب يحاول أن يكون حزب اليهود المغاربة من أجل أن تستخدم النخبة فيه هذا الكم من الأصوات للتأثير. من أجل ماذا؟ كي تصل إلى الكعكة، أي إلى ميزانية الدولة عبر دورها في الائتلاف الحاكم واللجان البرلمانية. وكي نستفيد، فهي لا تستطيع عبر التنافس الاقتصادي في السوق أن تصل

إلى مواقع أفضل، لذا اختارت الطريق السياسي لتقسيم الكعكة، وكان استثمارها في الطريق السياسي. وكونها تمثل هوية محددة، فهذا يوصلها بواسطة الأصوات. أصوات قطاع اجتماعي محدد. إلى لجنة المالية وإلى لجنة وزارية، إلخ. والادعاء هو أن هذا يعود بالفائدة على الناس الذين تتشكل منهم هذه الهوية، في حين أن المستفيد الأساسي هو النخبة التي استثمرت. هذا أمر مختلف تماماً عما نفعله نحن العرب في الداخل. أنا أعتقد أنه، بصورة عامة، ليس لدينا رؤية واضحة. نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نحاول أن نطرح رؤية، ولم ننجح في إقناع الأحزاب التقليدية القائمة. فالسياسات العربية في الداخل، بصورة عامة، ليست خاضعة لرؤية واسعة وعامة إلا ضمن مقولات يمكن تفسيرها بأكثر من وجه. نحن وطنيون، نتضامن مع الشعب الفلسطيني تضامناً، لكن لا توجد رؤية واضحة فيما يتعلق بموقعنا تماماً في العلاقة بالسلطة الفلسطينية، وفي العلاقة بإسرائيل، وفي العلاقة ببقية الأمة العربية. وهنا أصل إلى قضية العلاقة بالكيان الفلسطيني. فبالنسبة إلى هذا الموضوع، لمست ما أثاره أحمد الخالدي ملامسة في حديثي عندما قلت إن السلطة الفلسطينية لم تساهم في حفاظ العرب على هويتهم من ناحية الوعي السياسي، إن لم تكن دفعتهم إلى أحضان حزب العمل دفعاً. إنهم، في نظرها، جيش احتياط لعملية السلام. هذا هو موقعهم، وهذه هي أهميتهم السياسية. أما موضوع مأسسة الهوية القومية فأمر لا علاقة لها به.

### **التواصل مع السلطة والشعب**

#### **في الضفة والقطاع ناقص ومشوه**

هنا أريد أن أبدي ملاحظة. الكثيرون من الإخوة الزملاء في الخارج، وفي الضفة والقطاع أيضاً، وخصوصاً من خريجي الفصائل اليسارية، وحتى حركة فتح، لديهم

قناعة غير صحيحة، وهي أن عملية أوصلو هي التي أدت إلى الأسرلة، وكأن العرب في إسرائيل أصابتهم خيبة أمر جراء تخلي منظمة التحرير عنهم فاندفعوا إلى أحضان إسرائيل. هذا غير صحيح؛ فعملية الأسرلة عمرها خمسون عاماً. والازدهار الاقتصادي الإسرائيلي الذي شكل طبقات وسطى ووسّع الحقوق المدنية والسياسة عند العرب عمره خمسة عشر عاماً، وانهيار المشروع القومي الذي قلل جاذبية العرب للعرب في الداخل عمره من سنة 1967، وانهيار المقاومة الفلسطينية المسلحة انهياراً جدياً حدث قبل أوصلو. لذلك أنا لا أرى أوصلو ضمن العوامل التي أدت إلى عملية الأسرلة، وإن كانت أوصلو، في الأيديولوجيا التبريرية للعربي المتأسرل، تبريراً ممتازاً للقول: عرب إسرائيل "دبروا حالكوا"، فلسطينيو الضفة والقطاع "دبروا حالهم"، إذن "خلينا ندبر حالنا". كما أنني أعتقد أن لا أحد من فلسطينيي الداخل يرغب اليوم في أن تشمل مفاوضات الحل الدائم مع منظمة التحرير قضاياها، لأن هذا فعلاً قد يؤدي إلى أفكار كالتالي تحدث عنها محمود سويد. لا أحد من العرب في الداخل يريد أن تطرح قضاياها على طاولة الحل الدائم، لأنها أيضاً تجعلها أسيرة توازنات القوى بين المنظمة وإسرائيل. عملية العلاقة القائمة والعلاقة الكامنة داخل الكيان الإسرائيلي، الموقع فيها والجدلية فيها أقوى من الجدلية الموجودة على طاولة المفاوضات بالنسبة إلى قضاياها المحلية، وتعطي نتائج أفضل وأثبت، بينما إعطاء القضية للمفاوض الفلسطيني هو كمن ينسف المواطنة؛ أي نتوقف نحن عن كوننا مواطنين ونصبح قوى خارجية، وبالتالي تصبح منجزاتنا قضية خارجية ولا تعود قضية داخلية. وهذا أمر خطر.

أمّا بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني، فأنا أرى في موضوع العلاقة به، سواء كان دولة كاملة السيادة أو لم يكن، قضية أساسية، والعلاقة يجب أن تكون خاصة وفيها طاقة هائلة. والسؤال هو: كيف نتعامل معها؟ من دون أي شك الموضوع يجب أن يتجاوز

ما هو قائم حالياً. الآن يتم التعامل في نقاط التماس، وخصوصاً في المثلث والضفة وجنين. الناصرة، هذه هي مناطق التماس الأساسية، حيث يتم في المناسبات الوطنية دعوة محافظ طولكرم أو محافظ جنين ليلقي كلمة. ومؤخراً مثلاً، كرم محافظ طولكرم، باسم أبو عمار، عائلات شهداء وجرحى كفر قاسم ومنحها أوسمة. هذا جارٍ وموجود، ويجب عدم تجاهله، وأنا أراقبه من حيث الكمية. توجد كمية هائلة من المناسبات من هذا النوع ندعى إلى المشاركة فيها. وأنا، كعضو كنيسة أو كويتي، أدعى إلى كل مناسبات إحياء الفصائل وانطلاقاتها. وفي إمكان العربي من الداخل اليوم أن يلقي خطاباً وطنياً حماسياً أجوف، أجوف بالكامل، من ناحية، ومن ناحية أخرى يعود ليجلس في حزب العمل في اليوم التالي، لا توجد أية مشكلة.

كميل منصور: أنت تتكلم عن الوعي، هذا مهم من ناحية الوعي.

عزمي بشارة: مهم من ناحية السلطة الفلسطينية.

كميل منصور: أنت تقول إن موضوع الأسرلة موضوع وعي. وهذا أيضاً وعي، لا يتناقض مع الأسرلة كمصالح، لكنه يتناقض مع الأسرلة كوعي.

عزمي بشارة: هذا صحيح. ما يمكن أن يفاجئك هو أن الإنسان يستطيع أن يعيش في كم هائل من التناقضات ويتعايش معها. وهذه الطاقة التي يصرفها على التعايش مع التناقضات تمنعه من الإبداع والخلق والانطلاق إلى الأمام وتشكيل حالة جديدة، لأن الشخص الذي يلقي خطاباً وطنياً في مناسبة ذكرى معينة في بلدة ما، وفي اليوم التالي يعود إلى الكنيسة ليفاوض في قضية تعيين هذا المعلم أو ذاك في هذه القرية أو تلك، من قبل رئيس حزب العمل كي يؤمن للحزب أصواتاً في الانتخابات المقبلة. هذا الشخص، أو مجموعة الأشخاص، يتشكل عنده الوعي الذي أتحدث عنه، أي وعي مشوه.

أنا قلت إن البديل من الهوية العربية الوطنية، ومن الوعي الوطني العربي، لن يكون هوية يهودية، وإنما سيكون شيئاً مشوهاً، فيه..

**أحمد الخالدي:** هل نستطيع أن نقول: مشوهاً وإنما ليس مركزاً، أو هو متعدد الجوانب، أو معقد؟

**الياس صنبر:** لماذا مشوّه؟ ما هو الأصل الذي تشوه؟

**أحمد الخالدي:** ما هي حال البعد الفلسطيني في كل هذا التناقض؟ أين البعد الفلسطيني في كل هذه التركيبة المعقدة جداً، والتي فيها تناقض؟ كل واحد لديه تناقض في الهوية، كل شعب، وكل شخص يؤدي أدواراً متعددة. تصوره لنفسه مختلف بحسب الجو، وبحسب الناس الذين يتحدث معهم، وأنا لا أرى بالضرورة أن هذا شيء مشوّه. إنه معقد نعم، ومركب نعم، لكن ليس مشوهاً بحسب الأصل، كما ذكر الياس، أو ربما لا يوجد أصل؟

**الياس صنبر:** لا يوجد أصل، لا توجد هوية تكون في حالة نقاء في فترة ثم تتشوه.

**أحمد خليفة:** لكن هناك مركب أساسي في الهوية يتناقض، المركب الفلسطيني.

**عزمي بشارة:** سأخبركم أين الهوية المشوّهة، وأين الهوية المركبة. نشاطي السياسي ليس politics of identity. وأنا معاد للنشاط على هذا الأساس، لأنني لا أرى أن العروبة قيمة للاستغلال السياسي، وإنما أراها انتماء، وأراها موقفاً في بعض الحالات، عندما يكون هناك تأمر على الأمة العربية، الأمة الوحيدة المحرومة من أن تعتبر أمة. أراها انتماء تاريخياً وتراثياً ولغوياً وحضارياً وثقافياً، وأعتقد أن لا إمكان من دونها للإبداع والتطور على الإطلاق. وأعتقد أن الأمم الحديثة كلها بدأت عبر تجميع هذا الانتماء القومي والجامع الثقافي، ومن دون ذلك لا توجد مدنية ولا حضارة حديثة، أوروبية أو غير أوروبية، ولا دول حديثة. أنا لا أعتقد أن الإنسان هو عربي فقط. إنه

عربي، وهو فلان، ومهنته هكذا، هو من هذا الحي، ولديه ألف هوية وهوية مركبة. هذا صحيح، لكن هناك فارقاً بين هذا وبين التركيبات التي تصادف هذا القومي العربي، مثلاً، وهو جالس في الكنيسة يفكر في الحلول الوسط التي يجد نفسه مضطراً إلى القيام بها، ومدركاً أنه يقوم بها لأن الدنيا مركبة وهو مضطر إلى أن يراعي أولويات كي يستمر في العمل. كما هناك فارق بين هذا وبين العمل بأسلوب انتهازي واع لأداء دور العربي القومي عندما يجب، ولأداء دور الصهيوني عندما يجب، والمزايدة هنا أو هناك عندما يجب. ثمة فارق بينهما يتجلى للعيان الآن في حالة ضياع وعدم قدرة هذا المجتمع على أن ينتج شيئاً ذا قيمة في أي مجال، لا في العلوم الطبيعية ولا في الصناعة ولا في الزراعة. وهذا ما أسميه سياسة مشوهة، لأن فيها . كما قلت . استرخاء على تقاطع هامشين، بحيث يقبل بدور الهامش العربي ويريده، وفي الوقت نفسه يقبل بدور الهامش الإسرائيلي ويريده. هذا ليس هوية مركبة، إنه تشويه، والتشبيه هنا ليس نسبة إلى أصل أبداً. أنا متطرف قليلاً في قضية الهوية الفلسطينية، التي أعتقد أنها كادت تبني في فترة الانتداب، وأتفق مع جميل في أنها بُنيت فيما بعد عبر منظمة التحرير. بهذا المعنى لا أعتقد أن الهوية العربية أو الفلسطينية موجودة منذ الأزل، وإنما هي متشكلة تاريخياً وحديثاً. إنني متطرف لا بالنسبة إلى الأصل وإنما بالنسبة إلى ما يُعلن أنه المرجو والمرغوب فيه؛ أي تنظيم مجتمع حديث. لا يمكن تنظيم مجتمع حديث وجمعه وترتيبه من دون هوية قومية جامعة لهذا المجتمع. وإذا كان أحدهم ينتمي إلى الليكود، وقادراً على أن يتعايش مع كونه عربياً وفي الليكود، فأنا لا أرى في ذلك تركيباً، ولا أرى هوية مركبة، وإنما أرى تشويهاً وهوية مشوهة. هذا تجويف من الداخل لأنه لن يكون لك دور تتقنه، لا الدور الإسرائيلي تتقنه حتى النهاية، ولا الدور العربي أنت فيه حتى النهاية؛ أي لا أنت مشارك في المشروع الثقافي العربي أو في المشروع السياسي العربي، أو في



الأرق والألم العربيين الحقيقيين، أو في المعاناة بصورة حقيقية، والمشاركة في المعاناة هذه هوية، ولا أنت في الوقت نفسه مشارك في معاناة اليهود فعلاً وفي تركيبتهم، إلخ. إذاً، أنت على هامش هذه وعلى هامش تلك، وتبقى كل الوقت على الهامش.

[.....]

إننا لا نتحدث عن التواصل في حد ذاته، وإنما عن التواصل ضمن أمة واحدة، وقومية واحدة، وشعار واحد، وبرنامج سياسي. حديثنا اليوم سياسي، لا أكاديمي. هل هذا التواصل هو التواصل نفسه الذي كان أيام منظمة التحرير؟ أي تواصل كفاحي نضالي، إلخ. إنه تواصل من نوع آخر، وهذا ما تحدث عنه الياس عندما قال هذه شذمة. وهو لا يقصد بالشذمة أن الناس لم تعد تتكلم بالعربية. فالناس ما زالت تتكلم بالعربية، والاتصال فيما بينها ما زال قائماً، لكن أنماط هذا الاتصال وأشكاله وسياقه ضمن عملية السلام مختلفة تماماً، وتنتج هويات أخرى، هويات مختلفة؛ وهذا جار في الواقع.

[.....]

أمّا إذا سألتني، سياسياً، هل العرب في إسرائيل يريدون الفصل السياسي عن الضفة والقطاع، فإنني أقول لك: نعم. بمعنى أنه إذا أتت لحظة الحقيقة، وإذا قام كيان فلسطيني، وسألت الناس: هل تحبون أن تكونوا هنا أم هناك؟ نريد أن نقوم بتبادل، لا فيما يتعلق بالسكان. اترك الترانسفير. نريد أن نضم أم الفحم وقراها إلى الدولة الفلسطينية، في مقابل إعطائكم حزاماً في النقب يصل الضفة الغربية بالخليل؛ لنفترض أنه جرى حديث كهذا: نعطيكم حزاماً في النقب كالممر الآمن، في مقابل أن ينضم وادي عارة، هو وسكانه، إلى الدولة الفلسطينية، لأنه يشكل أزمة ديموغرافية بالنسبة إلى إسرائيل، فسيقول سكان وادي عارة: لا، نريد أن نكون جزءاً من إسرائيل. وسيجدون

تعليلاً وطنياً لذلك، بينما واقع الحال هو أنهم يريدون أن يكونوا جزءاً من الكيان الذي فيه حق التصويت ومستوى المعيشة المرتفع، وفيه امتيازات، فيه تأمين وطني وشيخوخة وتقاعد وتأمين صحي، إلخ.

هل هذا الانفصال ممكن بالكامل؟ أنا مع كميل ومع أحمد الخالدي في أنه مهما يحدث، وفي أية تركيبة ستأتي، كيان كامل السيادة أو غير كامل السيادة، فسيكون هناك علاقات خاصة بيننا وبين أي كيان فلسطيني سينشأ. ما هو شكل العلاقات؟ هذا ما يحتاج إلى رؤية. أنا حتى الآن لم أنجح، عبر حوار مع القيادات الفلسطينية، بما فيها السلطة، في أن أصل إلى خلاصة تجعلني أقول إن لدى القيادة الفلسطينية تصوراً لشكل العلاقة بعرب الداخل. توجد الآن علاقة، أسميها علاقة مشوهة، ولا أريد الدخول في تفصيلاتها، لكني أقول إنها لن تنتج وعياً قومياً مشتركاً وثقافة مشتركة، ولن تدفع نحو الهدف المنشود المشترك. وأسأل: هل هناك هدف منشود مشترك أصلاً؟

بالنسبة إلى حديث الأستاذ وليد الخالدي عن المؤتمر الصهيوني، أقول إن المؤتمر الصهيوني قام حول هدف سياسي، ولم يكن ممكناً أن يتم جمع هؤلاء الناس من الطبقات الوسطى ومن الإنتليجنسيا اليهودية إلا إذا كان هناك مشروع سياسي مشترك. أولاً كان المشروع السياسي، ثم حدث التجميع حوله. أمّا نحن، ففلسطينيو الأردن عندهم هدف، وفلسطينيو الضفة والقطاع عندهم هدف، وفلسطينيو الداخل عندهم هدف، وكذلك الحال بالنسبة إلى فلسطينيي لبنان. يجب أن نضع هدفاً سياسياً مشتركاً، والهدف هو ذلك الذي يحافظ على الهوية. هل لدينا مشروع سياسي مشترك نريده جميعاً؟ إذا ما نجحنا في استخلاص مشترك نجتمع عليه كفلسطينيين فسيكتب لهذا المشروع النجاح، لأن هناك فراغاً، وثمة حاجة إليه. أمّا إذا لم ننجح، فسيكون مؤتمراً آخر من المؤتمرات الفلسطينية التي تُعقد، ولن يكون له استمرارية. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>